

قال في لغته كتحريف العضم فبالاسد وهذا تعريف بالمرادف والاسد واضح الدلالة
على الحيوان المقترب بالنسبة الى السام بخلاف العضم فانه لغة نادرة في الحيوان
المقترب بشئ وحسب التعريف اللغوي ان يكون مجرد سواد مرادفا وانما واضح وان لم
يوجد المقود ذكر الميكانيكي بقصد به تعيين المعنى لا تفصيل هذا ما هو المصريح به بعض
المعتمدين وبخلاف ما فهم من التحقيق من وجوب شرط المساوات في صحة التعريف اللغوي
كما في التعريف اللغوي والتعريف الرسم لان صاحب التحقيق قسم التعريف الى اقسام
الثبوتية وثانوية بترتيب تعريف كل منهما وثالث فان شرط بلوغ الاطراد والانعكاس
لكن يمكن التوفيق بينهما فكل موقفا ولا تكون متوقفا وهو شرط لاهل اللغة ولهذا
المراد من اللغة جميع العلوم العربية مثل التعريف والمعاني لا المراد منها علم من
اللغة كما قال السادة في التفسير وشاهدنا ذلك ما في حاشيته فربما وماذا التعريف اللغوي
الى التصديق بان هذا اللغوي هو صريح كذا للتعريف واصطلاحا انتهى لان من علم اللغوي
لا يبين المعاني اللغوية وسيان المعاني الاصطلاحية في غير علم العربية لكن
فيه وسائل ويجوز ان التعريف اللغوي بالاعم هو التعريف الاعم والتعريف الاخص كما يجوز
بالمرادف وبالتركيب المبرهون والاول ان التعريف بالاعم اوجز من التعريف اللغوي بالاعم كقولهم
فيه ساحة او حذف فاعرف سعدان بغير السبع كذا في الصحاح ثبت له شوك عظيم من
كل جهات كذا قال ابن فرس في شرح المشوق قال في الثبوتية فان سعدان ليس بمرادف
للمثبت بل نوع مخصوص منه لكن احق دلالة على معناه وهو النوع المخصوص من الثبوت
فان اريد التبيين في الجملة فضيل ثبت ان نوع من الثبوت على ان الثبوتين في ثبوت النوع
تاسل انتهى وجسب التماسك اشارة الى ان حمل الثبوتين على النوع لا ينافي في عموم الثبوت
من سعدان اذ الثبوت نوع مطلق والمطلق اعم من النوع المخصوص ويمكن ان يكون
اشارة الى ان حمل الثبوتين على النوع غير لازم لان ثبوتين اثبت لو لم يحمل على النوع
يكون المراد منه جنس الثبوت والجنس ايضا اعم من النوع المخصوص لكن العموم فيما حمل ثبوتية
على النوع اظهر ولذا جعل عليه على كلام المتقدمين يحصل التبيين في الجملة لكن
التبيين في الاصل اظهر واكثر وهذا وجه اخر لحمل الثبوتين على النوع وتحتل ان يكون
وجهه اشارة الى توجيه حمل الثبوتين على النوع باحد هذين الوجهين ان قلت لا بد

لا بد في التعريف المقتضى ان يكون التعريف واضح الدلالة على معنى المعروف بفتح الراء
بالنسبة الى السام وبما يكن كذا ذكره النوع المقتضى من الثبوت بفتح الدلالة على النوع المقتضى
وكذا لا بد من الثبوت عقيب كيف يكون التعريف لفظيا فثبت لاهل المرادف من الدلالة
على ذلك المعنى في تعريف التعريف اللغوي اعم من الدلالة على نفس معنى اللفظ او على لازمه و
هذا لا بد من الثبوت على لازم النوع المخصوص وهو النوع المطلق من الثبوت على تقدير ان
على تقدير اخر واضح بالنسبة الى السام لان سعدان كما كان دلالة على النوع المخصوص احق
كان دلالة على النوع المطلق احق وكذا دلالة على جنس الثبوت وتحتل ان يكون وجهه
اشارة الى هذا السؤال والجواب والاشارة في امر التعريف بالاخص اوجز من التعريف اللغوي
بالاخص كقولهم الف مائة الاو مع زيادة شئ اخر في تعريفه فاعرف لها المرادف لعب
والتعريف اللغوي جار في اقسام الكلمة كلها اما في اعم والفعل فمما ذكر في المتن واما
في الفرق فكقولهم صلبت بالمسجد واما التعريف اللغوي فهو لا يجوز الا في معنى
الاسماء اذ لا بد من بيان بلاغته للمعنى ولا على طريق الاجمال ويشتهر ثانيا الى بقوله على طريق
التفصيل وذلك كما يكون في المعنى المستقل بالمفهوم وهو معنى اعم لان معنى الفرق يتوسط
بالمفهوم بالكلية ومعنى الفعل ايضا يتوسط فيها لاستعماله على ما لا يستقل من النسبة
اقول للعب نوع من الدهن الملقب على ما في الصحاح واللفظ لا يعتمد به من كلامه وغيره على ما في
الفاصول بعينه ما ليس له فائدة معتد بها سواء كان قبله لغة او لا وقد يحتمل المعنى الاخص وهو
ما فيه لغة على ما فهم من كلام ابن العربي واللعب ما فيه لغة على ما قاله الطيبي فقلنا على البعض
فيكون اخص من الدهن اريد للمعنى اعم من الدهن ومراد قال اذ اريد للمعنى الاخص منه فهنا
حمل الدهن على المعنى اعم وجعل اللعب مثلا هو الاخص والقسم الثاني وهو التعريف الحقيقي
عرفه بعضهم بما سبقنا من التعريف في اول الباب لكن السادة عدل عنه وعرفه بقوله يراى به
التفصيل في تعريفه يراى به تفصيل الموقوف فظهر من هذا ان التعريف الحقيقي لا يجوز ان يكون
مرادفا للمعروف لان ما يعود الى على النسبة تفصيلا يعاير ما هو الدلالة على الاشياء اجمالا والمعرفة
تتأخر المرادف ولولم يفصل التفصيل بالتركيب فلا ينافي ذلك كما تكلمنا في بعضه بالتركيب
بالمرادف كما قال المحقق الشريف في شرحه في حاشيته على شرحه في حاشيته على شرحه في حاشيته
على التعريف اللغوي بتعريفات الوجه بذكر العام اول وهو جنس فقط عامه في المشاخرين

بشئ